أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة

عبد الرسول عبوديّت[1]

ترجمة: محمّد حسن زراقط

يتأسّسُ نسقُ ملّا صدرا المتافيزيقيّ (الحكمة المتعالية) على أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة. وفي تبيانها لهذا المبدأ، تلفتُ هذه الدراسة، إلى «مغالطة مشهورةٍ» مفادُها الخلطُ بين الذهن والواقع الخارجيّ والأحكام المرتبطة بهما. ثمّ تنتقل لتستعرض خلفيّةَ تبلوُرِ المبدإ المذكور والأدلّةِ الشاهدة عليه في تفصيلٍ لكاملِ حدودِ المشكلة وما يترتّبُ عليها من تفسيراتٍ أخذت مناحي الإفراط أو التفريط.

تمهيد

إذا كان لكلِّ فلسفة منسوبة إلى جغرافيا أرضيَّة أو معرفيَّة، ما يُمثِّلها ويُعَدُّ الشاخصَ الأبرز بين معالمها، فإنّ مدرسةَ الحِكمة المتعالية اليوم هي الشاخصُ الذي يُمثِّل الفلسفةَ الإسلاميّة. وإذا كان لكلِّ مدرسة فلسفيّةٍ علامةً فارقةً تُميِّزُها عمّا سواها من المدارس المشاركة لها في تلك الجغرافيا، فإنَّ مبدأً أصالةِ الوجود واعتباريَّة الماهيَّة هو العلامة الفارقة في فلسفة صدر المتألّهين الشيرازيّ وركنُها الركين، بل فصلُها المميّزُ لها عمّا سواها من الأنواع المشاركة لها في جنس الفلسفة؛ وذلك كما أنَّ الإنسان يحظى بالنفس الناطقة فصلًا مميِّزًا له عن سائر الحيوانات، فكذلك فلسفةُ صدر المتألِّهين المعروفة بمدرسة الحكمة المتعالية تتميَّزُ عن غيرها من المدارس الفلسفيَّة الإسلاميَّة بهذا المبدأ، وكلُّ الفوارق الأخرى ترتدُّ في نشأتها إلى هذا المبدأ، وبالتالي يصدق عليه المثلُ المعروف، «كلُّ الصيدِ في جوف الفرا». وسوف ننطلق في معالجتنا لهذا المبدإ في مقالتنا هذه من ما نسمّيه «المغالطة المشهورة»، ثمّ ننتقل إلى البحث في تاريخ القول بهذا المبدإ وأدلّتِهِ وشرح المراد منه، وبعد ذلك نعرّج على تفسيرين معاصرَين

(١) أستاذ الفلسفة والإلهيّات في حوزة قم – إيران.

طُرِحا له، لنُبيِّن ما وقع فيهما من الإفراط والتفريط.

١. المغالطة المشهورة

لا شكَّ في أنَّ المفاهيمَ موجودةٌ في الذهن، كما لا شكَّ في أنّ الواقعَ الخارجيَّ محلُّه خارج الذهن. وبالتالي لا يمكن للذهن أن يتّسع للمصاديق الخارجيَّة، ولا المفاهيمُ يُعثَرُ عليها قابعةً في الخارج، بل إنّ ميزة المفاهيم تكمن في ذهنيَّتها، كما أنَّ ميزة الواقع الخارجيّ تكمن في خارجيَّته ووقوعه خارجَ الذهن. إذًا، يختلف الوجودُ الخارجيُّ عن الوجودِ المفهوميِّ في سنخيَّة كلٍّ منهما وموقعه وصقع وجوده؛ ولكنَّ ذلك لا يمنع من وجود صلةٍ بينهما حيث إنَّ المفاهيمَ صورٌ للواقع الخارجيّ ومرآةٌ تكشفه لنا وترينا إيَّاه. والمهمّ في هذا المقام هو أنّ خصوصيّةَ الحكاية والكشف والإراءة هذه ولّدت مغالطةً كبيرة وخاصّةً في المفاهيم المعروفة بـ«الذات»، أو «الماهيّة».

وتوضيح ذلك أنّ الصورة الواضحة تمامًا والتي تنطبق على صاحبها تمام الانطباق تؤدّي إلى الاعتقاد بأنَّها عين صاحبها، وبالتالي تُنسَب إليها كلُّ الآثار واللوازم الخاصّة بذي الصورة وهذا نوعٌ من المغالطة يقع في كثيرٍ من حالات التطابق بين الصورة وصاحبها. وإليكم هذا التقريب بالمثال: تصوَّروا أنَّكم تتأمَّلون مشهدًا يبدو فيه شخصٌ يؤدّي حركات رياضيّة بمهارةٍ فائقة لا مثيل لها، ولشدَّة ما أثار إتقانُه إعجابَكم، خطَوتم خطواتٍ إلى الأمام لتباركوا له مهارَتَهُ وتتلقَّوا بعض نصائحه، فإذا بكم تكتشفون أنَّكم كنتم أمامَ صورةٍ في مرآةٍ أو في شيءٍ آخر لا أكثر، ولا شخصَ أمامكم ولا من يحزنون. والآن لنفرضْ أنَّكم بقيتم في مكانكم تقاسون الدهشة وتعانون الإعجاب، ألم يكن يضيع عليكم التمييز بين الصورة وصاحبها، وأما كنتم تبقَون على حالة الإعجاب بالشخص الماثل أمامكم لا بصورته، دون أن تعرفوا أنّ ما رأيتم هو صورةٌ لا أكثر؟ ويشبه هذا المثال حالة المفاهيم في علاقتها بالمصاديق الخارجيَّة التي تحكي عنها. فلشدّة التطابق بين المفهوم الذهنيّ ومصداقه الخارجيّ، فإنّ الإنسان العاديَّ يتعرَّف على الأشياء من خلال صورها الذهنيّة ومفاهيمها، ومن الطبيعيّ والحالة هذه أن يقع الخلط في الأحكام بين الصورة الذهنيّة والماهيّة التي تحكي عنها. ومن هنا، تُعطى أحكامُ الوجود الخارجيّ للصورة الذهنيّة والعكس أيضًا، مع ما يترتّب على ذلك من نتائجَ غيرِ صحيحة.

وعلى ضوء ما تقدَّمَ نقول: إنّ النتيجةَ التي تترتَّبُ على القول بأصالة الوجودِ واعتباريّة

الماهيّة هي التمييزُ بين الذهن وبين الواقع الخارجيّ، وبين الصورة وصاحبها كما في المثال، والوقايةُ من الخلط بينهما في الأحكام. ومفادُ هذا المبدإ بشكلٍ دقيقٍ هو أنّ الماهيّات من عالمِ المفاهيم ولا شأنَ لها ولا دورَ سوى الحكاية والكشف، ولا موقعَ لها ولا محلَّ سوى الذهن، ولا يمكنُ أن تقفزَ لتقبعَ في صقع الواقع الخارجيِّ، كما أنّ الواقعَ الخارجيَّ وحقائقَهُ لا يمكن أن تعبُرَ إلى الذهن وتوجَدَ فيه، بل مفاهيمُها وماهيّاتها هي التي تنتقل إلى عالم الذهن، وتوجَدُ فيه وتكشفُ عن أصحابها، ولا ينبغي أن تؤثّر هذه الحكايةُ وذلك الإخبار ويؤدّيا إلى نسبةِ أحكام الواقع الخارجيِّ إلى الماهيّات ولا العكس.

وهذا الالتفاتُ إلى التمايز بين الأمرين من خصائص مدرسة الحكمة المتعالية ومميِّزاتها الأساسيّة في كثير من الأبواب والمباحث الفلسفيّة. بل يمكن القولُ إنّ هذا المحكَّ والمعيار هو سرُّ نجاح هذه المدرسة ومؤسِّسها ملّا صدرا الذي اكتشف هذا المبدأ واستطاع بفضله النجاة من مغالطة الخلط بين الماهيّات والواقع الخارجيّ في الأحكام.

٢. تاريخ المسألة

تكشفُ المعطيات المتوفِّرةُ بين أيدينا من كتب الفلسفة ومصادرِها عن أنَّ أوّلَ من تساءلَ حول من هو الأصيل، الوجود أم الماهيّة، هو الفيلسوف الميرداماد [٢]، وفي الجواب عن هذا السؤال مالَ إلى جانب القولِ بأصالة الماهيّة واعتباريّة الوجود، بينما خالَفَهُ ملّا صدرا واختار العكس. وقبل الميرداماد لم يطرح أحدٌ من الفلاسفة هذا السؤال بشكلٍ مباشرٍ حتّى يُنسب إليه اختيار هذا الرأي أو ذاك. بل إنّنا نلاحظ في كلام الفلاسفة السابقِين (إشراقيّين ومشّائين) تردُّدًا بين القولين فتارةً يطلقون بعض الأحكام التي تنسجم مع أصالة الوجود، وطورًا يطلقون أحكامًا تنسجم مع أصالة الماهيّة. ولا يسمح لنا هذا التردُّد بعَدِّ هذا الفيلسوف أو ذاك من أنصار أصالة الوجود أو أصالة الماهيّة.

هذا، ولكنّا لا نقصد كذلك أنَّ الميرداماد طرح هذا السؤال وابتدَعه من العدم، ودون أن يكون مسبوقًا بما يمكن عَدُّهُ تمهيدًا له. ويمكن الإشارة إلى ما يرتبط بهذا السؤال في مبحثين فلسفيَّين هما (١) مبحثُ وجودِ الكلّيِّ الطبيعيِّ في الخارج، و(٢) مبحثُ عدم التغاير بين وجود الشيء وماهيَّتِهِ في الخارج. وذلك أنّ السؤالَ موردَ البحثِ يشتَمِلُ على أمرين،

(٢) انظر، الميرداماد، **مجموعة مصنّفات الميرداماد** (طهران: أنجمن آثار ومفاخر فرهنگى، ١٣٨١هـ.ش.)، الجزء ١، الصفحات ٥٠٤ إلى ٥٠٧.

أحدُهُما يرتبط بأصالة الماهيّة أو اعتباريّتها، ومضمونُ هذا السؤال هو، هل الماهيّةُ (الكلّيُّ الطبيعيّ) موجودةٌ في الخارج حقيقةً، أم أنَّها غير موجودة ولكنّ الإنسان يتوهَّمُ وجودَها؟ وثانيهما يرتبطُ بأصالة الوجود واعتباريَّتِه ومفادُهُ، هو، «هل مفهومُ الوجودِ له حظٌّ من التحقُّق والثبوتِ في الخارج أم أنّه اعتبارٌ عقليٌّ محض؟ وبعبارةِ ملّا صدرا، «هل حقيقةُ الوجود، أي مصداق مفهوم الوجود، هي واقعٌ خارجيٌّ أم واقعٌ افتراضيٌّ ذهنيّ؟»».

يعالجُ الفلاسفةُ الأمرَ الأوّل في البحث عن الكلّيِّ الطبيعيّ، ووجودِه من عدم وجوده في الخارج، وسوف نعرف لاحقًا أنَّ أكثر الفلاسفة قبلَ ملّا صدرا اختاروا ما لا ينسجمُ إلّا مع القول بأصالة الماهيّة، وهذا يدعونا إلى القول إنّ جذور الاعتقاد بأصالة الماهيّة موجودةٌ في هذا المبحث[3]. والقسمُ الثاني من السؤال طُرِح للمرَّة الأولى عند شيخ الإشراق في مبحث الاعتبارات العقليّة ودَرَسه هناك مُفصَّلًا[4]. وهو يعالجُ في هذا المبحثِ قضيَّةَ المحمولات التي تُحمَل على الماهيّة مثل الإمكان، والوحدة، والكثرة، والوجود، وما شابَهها، ويعتقد بعدم صحّة التغاير بين الماهيّة ووجودها، ويبني على هذا الموقف الأخير اعتقادَهُ أنَّ الوجودَ أمرٌ اعتباريٌّ ولا مصداقَ حقيقيًّا له في الخارج. ويتّضحُ من هذا أنَّ نسبة القولِ بأصالةِ الماهيّة إلى السهرورديّ تستندُ إلى هذه النقاشات والمواقف التي اتّخذها في هذا المبحث.

وبناءً عليه، تكشفُ المقارنةُ بين ملّا صدرا وبين من سَبَقَهُ من الفلاسفة، عن أنَّ شيخ الإشراق هو صاحبُ الموقف الأكثر صراحةً من القول باعتباريّة الوجود، رغم أنَّ غيرَهُ من الفلاسفة انتهَوا عندَ بحثِهِم عن مسألةِ وجودِ الكلّيّ الطبيعيّ في الخارج إلى وجوده وتحقُّقِه إلّا أنَّه لا يبدو عليهم اختيار هذا القول مع وعي كاملٍ بلوازِمه وما يترتّب عليه. ومن هنا، تصعبُ نسبةُ القولِ بأصالة الماهيّة إليهم، وأمّا شيخُ الإشراق فإنَّه لم يكتفِ بالقول بأصالة الماهيَّة وتحقُّقها في الخارج بل صرَّح بأنَّ الوجود هو أمرٌ اعتباريٌّ يُحمَل عليها. ومع ذلك فإنَّنا لا نرى عندَهُ شقَّي السؤال الذي طرَحَهُ الميرداماد واختار أحدَهُما كما تقدَّم. بل يبدو أنّه طرح أحد شقَّيْ السؤال وأجاب عنه، وربّما لم يلتفت إلى لوازم الشقِّ الثاني من السؤال وجوابه. وهذا ما يدعونا إلى القولِ إنّ الميرداماد واجَهَ مسألَتَنا بوضوحٍ أكبر واختارَ القولَ

(٣) وقد التفت أستاذنا الشيخ مصباح اليزديّ إلى هذه الحقيقة وأشار إليها في كتابه **تعليقة على نهاية الحكمة** (قم: در راه حق، ١٤٠٥هـ.ق.)، الصفحتان ٢٧ و ٢٨؛ **وآموزش فلسفه** (طهران: سازمان تبليغات إسلامي، ١٣٧٤هـ.ش.)، الجزء ٢، الصفحة ٣٢٨.

(٤) انظر، شهاب الدين السهرورديّ، **مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق** (طهران: أنجمن حكمت وفلسفه إيران، ١٣٥٥هـ.ش.)، الجزء ١، الصفحات ٢١ إلى ٢٦، و١٦٢ إلى ١٦٧، و٣٤٣ إلى ٣٦١، والجزء ٢، الصفحات ٦٤ إلى ٧٢.

بأصالة الماهيّة «عن سبق قصدٍ وترصُّد» بخلافِ السهرورديّ.

وعلى أيّ حال، بالنظر إلى أقوالِ شيخ الإشراق وعباراتِه في كُتبِه المختلفة نجد أنَّ هذه الأقوال تنسجم مع مبدإ أصالة الماهيّة واعتباريّة الوجود، بغَضّ النظرِ عن مدى صراحتها ووضوحها في الدلالة على ذلك. ومن هنا، نرى أنّ ملّا صدرا الذي اختارَ القولَ بأصالة الوجود، عندما أراد الردَّ على القائلين بأصالة الماهيّة أخَذَ شيخَ الإشراق نموذجًا لهم وناطقًا باسمهم، وشرَعَ في مناقشةِ أقوالِه على هذا الأَساس[٥]. وصفوةُ القول، إنّ البراعمَ الأولى للبحث حول مبدإ أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة تفتّحت عند البحث عن الاعتبارات العقليّة. ورغبةً منّا في مزيدٍ من التوضيح سوف نقف قليلًا عند شيخ الإشراق لمعالجة أفكاره وتوضيح رأيه في المسألة.

٣. شيخ الإشراق وأصالة الماهيّة

يدرس شيخُ الإشراق، في المبحث المشار إليه أعلاه، الأحكامَ الفلسفيّة التي تُحمَل على الأشياء من قبيل الوجود، والوحدة، والإمكان، والوجوب، وما شابهها، مع تأكيدٍ واضح على الوجود[٦]. وينطلقُ البحثُ في هذه الأحكام من وضوح الاختلاف المفهوميّ بينَ الشيء وبين الحكم الذي يُحمَل عليه، أو فَقُل، من الواضحات تغايرُ الوصف والموصوف في الذهن؛ ولكنّ السؤال هو، «هل يسري هذا التغايرُ إلى الخارج أيضًا؟»، وبعبارة أخرى، «هل إنّ الوجود الخارجيَّ لهذه الأحكام مستقلٌّ وزائدٌ على الماهيّة في الخارج كما هو زائد عليها في الذهن؟»، وهذا السؤال هو الذي يحاول شيخُ الإشراق الإجابةَ عنه، وينتهي في جوابِه إلى اعتباريّةِ الوجود وعدم تحقُّقه بشكلٍ مستقلٍّ عن الماهيّة في صَقْع الخارج. ونحن سوف نفعلُ الشيءَ نفسه، ونركّزُ على مفهومِ الوجود ونسأل، «هل إنّ الوجودَ في الخارج مُغايرٌ للأشياء كما هو مُغايرٌ لها في الذهن؟»، وجوابُ شيخ الإشراقِ هو استحالةُ التغايرِ بين الشيء ووجودِه في الخارج، ويبني على هذه الاستحالةَ أنّ الوجود مفهومٌ لا مصداقَ خارجيًّا له، فيقول،

فإذن الصفات كلُّها تنقسم إلى قسمين: صفةٌ عينيّةٌ ولها صورةٌ في العقل كالسواد... وصفةٌ...

(٥) صدر الدين الشيرازيّ، **الأسفار الأربعة** (بيروت: دار إحياء التراث العربيّ ١٩٨١م)، الجزء١، الصفحات ٣٩ إلى ٤٣، و٥٤ إلى ٦٣، والصفحة ٢٥٠.

(٦) انظر، **مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحات ٣٩ إلى ٤٣ والصفحات ٥٤ إلى ٦٣ والصفحة ٢٥٠.

ليس لها في غير الذهن وجودٌ... مثل... الوجود... وإذا كان للشيء وجودٌ في خارج الذهن فينبغي أن يكونَ ما في الذهنِ منه يُطابقه، وأمّا الذي في الذهن فحسب، فليس له فيَ خارج الذهن وجودٌ حتّى يُطابِقَهُ الذهنيّ(٧).

وإذا أردنا تبسيطَ عبارةَ شيخ الإشراق ورفْعَ الإبهام عنها، نقول، إنّ السهروردي يرى إمكانَ حملِ مفهوم الوجود على الماهيّات من باب حملَ «ذو هو»، ولا يقبلُ هذا المفهومُ، بحسب شيخ الإشراق، الحملَ من باب «هو هو» على أيّ شيءٍ خارجيّ[٨]. مثلًا، بالنسبة إلى شخصٍ اسمه عليّ يمكن أن نقول، «عليٌّ موجودٌ» أو «عليٌّ ذو وجود»، ولكن لا يمكن أن نقول، «عليٌّ وجود». وعلى هذا المثال يُقاس ما سواه من وقائعِ الخارج وواقعيّاته.

ودليل هذا المدّعى، من وجهة نظر شيخ الإشراق، عدمُ إمكانِ التغايرِ بين مصداقِ مفهوم الوجود ومصداق مفهوم الماهيّة في الخارج؛ وبالتالي، فإنّ مفهومَ الوجود ليس له مصداقٌ مستقلٌّ عن مفهوم الماهيّة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يكونَ مصداقُ الوجود هو نفسُهُ مصداقَ المفهوم الماهويّ، وبالتالي فإنّ هذا المفهوم، أي مفهومُ الوجود، ليس له مصداقٌ يشتركُ فيه مع غيره، والنتيجةُ هي أنّه مفهومٌ لا مصداق له.

ولكن لماذا لا يكونُ المصداقُ الموجود في الخارج مصداقًا مشتركًا بين مفهوم الوجود ومفهوم الماهيّة؟ بالرجوع إلى ما كشَفَهُ شيخ الإشراق من أفكاره لا نجد جوابًا واضحًا عن هذا السؤال. وكأنّه يدّعي أنّ هذه الفكرةَ واضحة إلى درجة تغني عن الحاجة إلى الدليل عليها؛ حيث إنّه يعتقد الآتي:

١. إنّ الواقعَ الخارجيَّ الذي هو مصداق المفهوم الماهويّ، هو أمرٌ ماهويّ ومن سنخ الماهيّة، وبالتالي، فإنّ ما يشغَلُ الحيِّزَ ويملأُ العالَمَ الخارجيَّ؛ أي أنا وأنت، وهذا الخاتم، وتلك الشجرة وما شابه، هي الماهيّات ولا غيرها.

٢. إنّ الماهيّةَ ليست نقيضًا حقيقيًّا للعدم، وذلك لأنَّ الماهيّةَ بحدِّ ذاتها أمرٌ ممكن بالذات،

(٧) **مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٧١.

(٨) يمكن حملُ المحمول على الموضوع بنحوين؛ (١) أن يُحمَل المحمول على الموضوع دون أي تصرُّف فيه، مثل حمل الجسم والناطقِ علي الإنسان، «الإنسان ناطق» و«الإنسان جسم». ومثل هذا الحمل يُسمّى بحسب الاصطلاح المنطقيّ حملَ «مواطاة» أو حمل «هو هو». (٢) أن لا يمكنَ الحملُ دون تصرُّف في المحمول، وهذا التصرُّفُ تارةً يتمُّ بتحويل الكلمة إلى صفة مُشتقّة، وأخرى يتمُّ بإضافة شيءٍ إليها مثل «ذو» أو «له» أو غَير ذلك، ومثالُهُ حملُ النُّطق أو الحجم على الإنسان، فإنّه لا يصحُّ إلّا بتحويل كلمة «نُطقَ» إلى اسم فاعل، أو إدخالِ كلمة «ذو» على المثال الثاني وهكذا... ويُسَمّى هذا النوع من الحمل «حملَ اشتقاق»، أو «الوجود في» أو «حمل ذو هو». (لمزيد من التفصيل انظر، ابن سينا، **الشفاء، المنطق** (قم: مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٤هـ.ق.)، الجزء ١، المقولات، الصفحة ٢٠).

أي جائزةُ العَدَمِ، وبالتالي لا يمكن أن تكون نقيض العدم، لأنّ مناقضةَ العدم لا تجتمعُ مع جوازِه.

٣. ومن الواضح أنّ مفهومَ الوجودِ، يدلُّ على معنًى هو نقيضٌ حقيقيٌّ للعدم، وبالتالي فإنّ مصداقَهُ لا يمكن أن يكون شيئًا آخر غيرَ نقيضِ العدم فحسب.

٤. ويترتَّبُ على ما تقدَّمَ كلِّه أنّه لا يمكن أن تتّحدَ الماهيّةُ مع الوجود في مصداق واحد، وذلك لأنّه نقيض العدم وليست هي كذلك بل هي جائزة العدم كما تقدّم.

وحاصل ما يذهب إليه شيخ الإشراق في هذا المجال هو:

١. الأمورُ الخارجيّة هي الماهيّاتُ فحسب.

٢. مفهوم الوجود لا مصداقَ له، وبالتالي فإنّ مصداقَهُ هو اعتبارٌ عقليٌّ وليس واقعًا خارجيًّا. ولّما كان مصداقُ المفهوم يُسمّى «حقيقتَهُ»، فيمكنُ التعبير عن هذه الفكرة بالقولِ إنَّ حقيقةَ مفهومِ الوجود هي واقعٌ افتراضيّ، وبمصطلح شيخ الإشراق، «هي اعتبارٌ عقليٌّ، وليست واقعًا خارجيًّا».

٤. رأيُ ملّا صدرا

يعتقد ملّا صدرا، مؤسّسُ نظريّة أصالة الوجود في الفلسفة الإسلاميّة، أنّ المراد من القولِ بأصالة الماهيّة واعتباريّة الوجود ليس شيئًا آخر غير مُدَّعَيَيْ شيخ الإشراق المشار إليهما آنفًا[٩]، وهو يرى بُطلان كلَيهما، وأنّ الحقَّ هو المُدَّعَيان الآتيان أدناه، وهما يُعبّران عن المعنى المعاكس تمامًا لما يراه شيخ الإشراق؛ أي يعبّران عن أصالة الوجود واعتباريّةِ الماهيّة، وهذان المدَّعيان هما:

١. الأمورُ الواقعيّةُ التي تملأ العالَمَ الخارجيّ، هي أمورٌ غيرُ ماهويّة، وليست من سنخ الماهيّات، وباختصار، ليست هي مصاديقَ الماهيّات ولا حقائقَها، وإنّما الإنسانُ هو الذي يتوهَّمُ أنَّ العالَمَ الخارجيَّ مشغولٌ بالماهيّات، والصحيحُ هو أنّ الماهيّات ليست سوى أمورٍ اعتباريّة.

(٩) يقول ملّا صدرا في تصويره لأصالة الماهيّة واعتباريّة الوجود، «موجوديّةُ الأشياء بماهيّاتها لا بأمر آخر... [وكونُ] الوجودِ أمرًا انتزاعيًّا...»، **المشاعر** (طهران: طَهوري، ١٣٦٣هـ.ش.)، الصفحة ١٢، وهذا التعبير ينطبقُ على مدّعَيَيْ شيخ الإشراق. وعند ملّا صدرا عبارات عدّة تشير إلى هذا التفسير للمبدإ الذي لا يؤمن به؛ أي مبدأ أصالَة الماهيّة واعتباريّة الوجَود.

٢. مفهـومُ الوجودِ له مصـداقٌ خارجـيٌّ؛ أي إنّه يُحمَلُ على ما يُحمَـلُ عليه من بابِ حملِ «هو هو»[١٠]، وبالتالي فإنّ كلَّ واقعٍ هو مصداقٌ للوجود، وإنّ حقيقةَ الوجود ليست مُجرَّدَ اعتبارٍ عقليٍّ بل هـي واقعٌ خارجيٌّ، «إنّ لمفهوم الوجودِ المعقـول الذي هو من أجلى البديهيّات الأوليّة مصـداقًا في الخارج وحقيقةً وذاتًا في الأعيان»[١١]؛ ويقولُ في محلٍّ آخر، «أمّا الماهيّةُ، فهي ليسـت... موجـودةً بذاتها إلّا بالعَرَض[١٢]». وكلُّ الأدلّة التي يعرضُـها ملّا صدرا لإثبات أصالة الوجود، هي في الواقع لإثباتِ هذين الدعويَيْن؛ وربّما كان أوضح الأدلّة لإثبات المدّعى الأوّل هو الاستدلال عليه بما يأتي:

١. الماهيّـةُ بحـدِّ ذاتِها، وهي ما يُسـمَّى بالكلّيّ الطبيعيّ، ليسـت ضروريَّةَ الوجود ولا ضروريَّةَ العدم، وهي لا تقتضـي لو تُركت ونَفسَها خارجًا ولا ذهنًا، ولا تقتضي التشخُّصَ ولا تقتضـي الإبهـامَ والعموميّة، وبعبارةٍ أخرى، الماهيّةُ بحدِّ ذاتهـا جائزةُ الوجود وجائزةُ العدم، يمكن أن تكونَ خارجيّةً ويمكن أن تكون ذهنيّة، وتتناسبُ مع التشخُّصِ ومع العموم والإبهام. إذًا، الإنسانُ يمكن أن يكون إنسانًا، وفي الوقت عينه يكون كُلّيًا وذهنيًّا ومعدومًا، ويُقـال هذا الكلام علـى أيّةِ ماهيّة من الماهيّـات. ولا تناقُضَ في هذا أبـدًا. وبناءً عليه، فإنّ الموجوديّةَ، والخارجيّةَ، والتشـخُّصَ، ليست صـفات ذاتيّةً للماهيّة لا تنفكُّ عنها. وبعبارة فلسفيّة، «حيثيّةُ الماهيّةِ ليست حيثيّةَ الموجوديّة ولا الخارجيّة ولا التشخُّص».

٢. وفي مقابـل مـا تقدَّمَ عن الماهيّـة، نلاحـظُ أنّ كلّ واقع هو ذاتًا موجـودٌ وخارجيّ ومتشـخّص؛ أي لا يمكن أن يكون الواقع واقعًا وفي الوقت عينه مجرَّدًا من الصفات الثلاث المذكورة، وإلّا وقعنا في التناقض. وبالتالي فإنّ هذه الصـفات لا تنفكّ عن الواقع الخارجيّ، وبعبارة الفلاسفة، «حيثيّة الواقعيّة هي حيثيّة الموجوديّة والخارجيّة والتشخّص». وبناءً على ما تقدَّمَ كلِّه، إنّ الواقع الخارجيَّ ليس ماهيّةً، والماهيّةُ ليسـت واقعًا خارجيًّا، والواقعُ الذي يملأُ العالمَ الخارجيَّ هو أمورٌ ليست من سنخ الماهيّات،

إنّ وجـودَ الماهيّـة غيرُ تلك الماهيّـة، لاختلافهما في الأحـكام والآثار. فمن أحـكام الماهيّة أنّها تعرِضُـها الكُلّيّةُ وتَقبَلُ تعدُّدَ الوجود والتشخُّصـات... وهذه كلُّها بـخلافِ حال الوَجود، فإنّه

(١٠) حول أصـالة الوجود بالعرض الذي أشرنا إليه في المتن، انظر، ملّا علي النوري، **رسـالة بسـيط الحقيقة ووحدت وجود** (طهران: أنجمن حكمت وفلسفه إيران)، الصفحة ٢٤.

(١١) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحة ٣٢٠.

(١٢) ملّا صـدرا، **الشـواهد الربوبيّة** (طهران: بنياد حكمت إسـلامي ملا صـدرا، ١٣٨٢هـ.ش.)؛ ص٤٩؛ و(مشهد: مركز نشر دانشگاهی، ١٣٦٠هـ.ش.)، الصفحة ٣٦.

مُتشخِّصٌ بنفسه لا بتشخُّصٍ زائدٍ عليه[١٣].

ولإثبات الدعوى الثانية يكفي أن نضيف إلى المقدّمة الثانية، من المقدّمتين المذكورتين أعلاه، ليكون الدليل مركّبًا، مضافًا إلى تلك المقدِّمة، مما يأتي:

١. الموجوديّةُ هي من ذاتيّات الواقعِ الخارجيّ.

٢. كلُّ ما كانت الموجوديّةُ ذاتيًّا له، كان نقيضًا حقيقيًّا للعدم.

٣. كلُّ ما هو نقيضٌ للعدم، هو مصداقُ مفهوم الوجود؛ أي إنّ مفهومَ الوجود يُحمَل عليه بحمل «هو هو»، وبالتالي، إنّ مفهومَ الوجودِ له مصداق. إذًا، حقيقةُ الوجودِ هي واقعٌ خارجيٌّ وليست مجرَّدَ اعتبارٍ عقليّ، «إنّ الواقعَ في العين والموجودَ بالحقيقةِ ليست إلّا الوُجُودات دون الماهيّات»[١٤].

ولم يستفد ملّا صدرا من هذا الدليل لإثبات الدعوى الثانية كثيرًا، وبدل ذلك فإنّه، في موارد عِدَّة[١٥]، يستدلُّ بما يأتي، ثمّ يبني على نتيجَتِه إثباتَ الدعوى الأولى، ونحن نشير هنا إلى قولِ ملّا صدرا،

> إنّ كلَّ مفهوم، كالإنسان مثلًا، إذا قلنا، «إنّه ذو حقيقة أو ذو وجود [أي موجود]»، كان معناه أنّ في الخارجِ شيئًا يُقالُ عليه ويصدُقُ عليه «أنّه إنسان»... فهكذا حُكمُ مفهوم الحقيقةِ والوجود ومرادفاته، لَا بدّ وأن يكون عنوانًا صادقًا على شيء.... فالوجودُ يجب أن يكُونَ له مَصداقٌ في الخارج يُحمَلُ عليه هذا العنوان بالذات حَملًا شايعًا مُتعارَفًا... فله صورةٌ عينيّةٌ خارجيّة مع قطعِ النظر عن اعتبار العقلِ وملاحظة الذهن، فيكونُ الوجودُ موجودًا في الخارج[١٦].

ومؤدّى هذا الاستدلالِ هو أنّ حملَ الوجودِ بحمل «ذو هو» على ماهيّةٍ من الماهيّات، كأن يُقالَ، «الإنسانُ له وجود» أو «الإنسان موجود» يستلزمُ حملَ مفهومِ الوجودِ على مِصداقِ تلكَ الماهيّة بحمل «هو هو»؛ وبعبارةٍ أخرى، إذا كانت قضيةُ «الإنسان له وجود»

(١٣) ملّا صدرا، **تعليقه بر شفا** (طهران: بنياد حكمت إسلامي، دون تاريخ)، الجزء ٢، الصفحة ٨٦٢.

(١٤) ملّا صدرا، **المشاعر** (طهران: طهوري، ١٣٨١هـ.ش.)، الصفحة ٤٤.

(١٥) انظر، **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحة ٣٨ و ٣٩؛ والشواهد الربوبيّة، مصدر سابق، طبعة بنياد...، الصفحة ٩، وطبعة مركز نشر دانشگاهى، الصفحة ٦؛ **ومفاتيح الغيب** (طهران: مؤسسه مطالعات وتحقيقات فرهنگى، ١٣٦٣هـ.ش.)، الصفحة ٣٢١؛ وملّا صدرا، **المظاهر الإلهيّة** (طهران: بنياد حكمت إسلامي صدرا، ١٣٧٨هـ.ش.)، الصفحة ٢٦؛ **المشاعر**، الصفحات ٩ إلى ١١؛ **ومجموعه رسائل فلسفي صدر المتألّهين** (طهران: حكمت، ١٣٧٥هـ.ش.)، الصفحة ١٨٢؛ **ورسائل فلسفي، المسائل القدسيَّة** (مشهد: دانشگاه مشهد، ١٣٥٢هـ.ش.)، الصفحة ١١؛ **وتعليقه بر حكمة الإشراق**، الصفحتان ١٨٣ و ١٩١؛ **وتفسير القرآن الكريم** (قم: بيدار، ١٣٧٩هـ.ش.)، الجزء ١، الصفحة ٤٩.

(١٦) **المشاعر**، الصفحتان ١٠ و ١١.

أو قضـيةُ «الإنسان موجود» باعتبارِ صدق مفهومِ الإنسـان على شخص كـ«عليٍّ»، مثلًا، صـادقةً، فمن الضروريِّ بل بالأولويَّة أَن تكون قضَـيةُ «عليّ هو وجودُ الإنسـان» أو قضيّةُ «عليّ هو وجود» صادقتين، وهما القَضيَّتان اللتان يُحمَلُ الوجودُ فيهما على الموضوع من باب حملِ «هو هو». وعليه، فما لم يصُـحَّ حملُ مفهوم الوجود على الواقع الخارجيِّ، مثل «عليّ» في المثال، من بابِ حملِ «هو هو»، لا يمكنُ أن يصُحَّ حملُ مفهومِ الوجودِ على الماهيّةِ (باعتبارِ صـدقِها على عليّ). وبتعبيرٍ آخر، إذا لم تصـدُق قضـيَّةُ «عليّ هو وجود»، لا يمكن أن نسـتنتجَ من صدق الإنسان على «عليّ» صـدقَ قضيَّة «الإنسان موجود»، أو «الإنسان لـه وجود». ولكنّنا نُلاحِظُ أنّ صـدقَ مفهومِ الإنسـانِ على «عليّ» ينتج لنا أنّ «الإنسـان موجـود» أو «له وجود»؛ إذًا لا بدّ من قبـولِ أنّ عليًّا في المثال الذي هو واقع خارجيّ، هو وجود. وعليه، فلمفهوم الوجود مصداق خارجيّ، وهذه هي الدعوى الأولى.

وممّا تقدَّمَ أعلاه، وبناءً على صـدق قضـيّة «علي وجود» أو «علـي موجود»، يمكن أن نسـتنتجَ القضـيّةَ الآتية، «وجود الإنسـان موجود»، أو أن نسـتنتجَ قضـيّةً عامّةً هي قضيَّة «الوجـود موجود»، على أن يكون المراد من كلمة «وجود» في هذه القضـيَّة هو مصـداق مفهوم الوجود، وليس الوجود بما هو مفهوم فحسب، أو فقل، إنّ المراد هو حقيقة الوجود. والآن، وبالمقارنة بين قضيَّة «الإنسـان موجود» وقضيَّة «وجود الإنسان موجود» أو قضيَّة «الوجـود موجود»، والمراد فيها جميعًا حقيقة الوجود لا مفهومُه فحسـب، وعلى ضـوء تحليلِ هذه القضايا، تثبُتُ الدعوى الثانية من الدعويَين المشار إليهما،

> كـون هذا الوجود في الواقع [أي كون حقيقة الوجود موجودًا] عبارة عن كونه بنفسـه موجودًا وكـونِ غيره به موجـودًا، لا أنّ للوجود [أي لحقيقة الوجود] وجودًا آخرَ زائدًا عليه عارِضًـا له بنحوٍ من العروض ولو بالاعتبار... بخلاف الماهيّة[17].

وحاصـلُ هـذا التحليلِ والمقارنة هو أنّه عندما نقول، «الوجـود موجود» ويكون المراد من هذا التعبير هو الإشارة إلى حقيقة الوجود التي هي الوجودُ الواقعيُّ الخارجيُّ، الوجودُ الذي يملأ العالمَ الخارجيَّ ويشـغَلُهُ، وليَس بمعنى أنّه شـيءٌ له الوجود حتّى نقع في التسلسل بحيثُ يُسأَل إذا كان هذا الشيءُ له وجود، وماذا عن وجوده، «أليس له وجود أيضًا؟» وهكذا... وهذا بخلاف الماهيّة، فإنّنا عندما نقول «الماهيّة (الإنسـان مثلًا) موجودة» فإنّ المعنى المراد هو أنّ الماهيّةَ صـادقةٌ على الواقع الخارجيِّ، لا أنّ الماهيّةَ بنفسِـها موجودةٌ في الخارج وهي

(١٧) **المشاعر**، مصدر سابق، الصفحة ١١.

التي تملأُ العالمَ وتشغله. وبعبارة أخرى، «الماهيّة تختلف عن الوجود، فالماهيّة ليست هي الواقع الخارجيّ عينه»؛ وذلك لأنّ الماهيّة لها حظٌّ من الوجود، فقط باعتبار انطباقها على الواقع الخارجيّ وصدقها عليه، وإلّا فإنّها بحدِّ ذاتها لا تقتضي الوجودَ ولا يصدُقُ عليها بالضرورة. وعليه فالماهيّةُ بحدِّ ذاتها من سِنخ المفاهيم، ولا تحظى من الوجود إلّا بمقدارِ ما تنطبق على المصاديق الخارجيّة الموجودة، ولَيست عين الخارج ولا ذاته، «إنّ الماهيّات مفهومات كليّة مطابقة لهويّات خارجيّة»[١٨]، وهذا بخلاف حقيقة الوجود، فهي الوجود الخارجيّ عينًا وذاتًا وليست من سنخ المفاهيم، «إنّه [أي الوجود] من الهويّات العينيّة التي لا يحاذيها أمرٌ ذهنيّ...»[١٩].

وبناءً عليه، يمكن القول إنّ مفهومَ الوجودِ له مصداقان، وبعبارةٍ أبسط، فيها شيء من التسامح، يمكن أن نقول، إنّ لكلمة «موجود» معنيين، هما:

١. عندما تُطلَقُ هذه الكلمة على الماهيّة فيُقال، «الإنسان موجود»، يكون المرادُ هو أنّ الماهيّةَ لها وجودٌ وهي أمرٌ واقعيّ، أي أنّ في الخارج مصداقًا للمفهوم الماهويّ (الإنسان في المثال)، «ومعنى وجودها في الخارج [أي معنى كون الماهيّات موجودةً في الخارج] صدقُها على الوجودات»[٢٠] وتأمَّل في قوله «صدقُها على الوجودات»، فهو يدلُّ على أنّه ليس المراد أنّ الماهيّة هي عينُ الواقع الخارجَيّ، وليس بمعنى أنّها عين الواقع الذي يتشكَّلُ منه العالمُ الخارجيّ.

٢. المعنى الثاني لكلمةِ وجود هو عندما تُطلَق هذه الكلمةُ على حقيقة الوجود، فيُقال، «الوجود موجود»، ففي هذه الحالة يُراد منها حقيقة الواقع الخارجيَ الذي يملأ العالمَ الخارجيَّ ويشغَلُهُ، «إنّ وجودَ كلِّ شيءٍ ليس إلّا حقيقةُ هويّته... ومصداقُ الحكم بالموجوديّة على الأشياء ومطابقُ القول فيها هو نحوُ هويّتها العينيّة»[٢١] ولسنا في نسبتنا هذا

(١٨) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٩، الصفحة ٢.

(١٩) المصدر نفسه، الجزء ٩، الصفحة ١٨٥.

(٢٠) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٥، الصفحة ٢؛ وتجد المضمونَ نفسَهُ في مواردَ أخرى في كلمات ملّا صدرا؛ انظر مثلًا، المصدرَ نفسه، الجزء ٣، الصفحتان ٣٢ و ٣٣؛ المصدر نفسه، الجزء ٤، الصفحات ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٢٧؛ **المشاعر**، مصدر سابق، الصفحتان ١٠ و ١١؛ **مجموعه رسائل فلسفى صدر المتألّهين**، الصفحة ٣٢٩ و ٣٣٠؛ **شرح الهداية الأثيريّة** (طبعة حجرية)، الصفحة ٣٠٢؛ **تعليقه بر شفا**، الجزء ١، الصفحات ٦٧٢، ٦٧٦، و ٦٨٢؛ المصدر نفسه، الجزء ٢، الصفحتان ٨٣٦ و ١٠٦٩؛ **تعليقه بر حكمة الإشراق** (طبعة حجرية)، الصفحتان ١٩٨ و ٢٥٠؛ **شرح أصول الكافي** (طهران: مكتبة المحمودي، ١٣٩١هـ.ش.)، الصفحة ٢٣٥.

(٢١) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحة ١١٧؛ وقد استعملَ ملّا صدرا كلمةَ وجود بهذا المعنى في مواردَ عدَّة من كلماته، حيث لا يقصد معنى الصدق والانطباق على الواقع الخارجيّ، ومن ذلك قوله، «إنَّما حظُّها من الوجود انتزاعُها بحسب العقل من الوجودات التي هي الموجودات العينيّة [أي هي الواقعيّات الخارجيّة]» (المصدر نفسه، الجزء ٢، الصفحة ٢٩٦)؛

الكلام إلى ملّا صدرا نريد أن نقوّله ما لا يريد قوله، بل هو يلتفت إلى هذا التمايز في المعنى ويشير إليه بقوله،

إنّ الموجود قد يُطلَقُ على نفسِ الوجود [أي الواقعيّة الخارجيّة] وقد يُطلَقُ على الماهيّة الموجودة. والموجودُ بالحقيقة هو القسم الأول... دون الماهيّة... فإذا أُطلِقَ عليها لفظُ «الموجود» فإنّما هو بقصد ثانٍ من جهة ارتباطِها بالوجود [أي من جِهةِ صدقِها على الواقعيّة واتّحادها معها][٢٢].

٥. المقارنة

يتّضِحُ من الكلام المتقدّم أنّه بناءً على القولِ بأصالة الماهيّة، فإنّ هذه الأخيرةَ موجودةٌ في الذهن وموجودةٌ في الخارج. والقولُ بأصالةِ الوجود، مؤدّاهُ عدَمُ إمكان العثورِ على الماهيَّةِ خارجَ مجالِ الذهن – حيثُ إنّ الواقعَ الخارجيّ هو غير ماهويّ. وبالتالي، فإنّ محلَّ الماهيّة وصقعَ وجودِها هو الذهنُ فقط؛ وذلك لأنّها من عالم المفاهيم وسِنخِها، كما أنّ محلّ الوقائع والواقعيّات هو العالم الخارجيّ[٢٣]، ولا يمكن لأيّ واقع خارجيٍّ أن ينتقلَ إلى عالم الذهن بنفسه، أي أن يوجَدَ في الذهن كما هو موجودٌ في الخارج. نعم إنّ أقصى ما يمكن أن يحضُرَ في الذهن ممّا يرتبطُ بالواقع الخارجيِّ هو الصورة المطابقة للأصل عنه، وعندما تحضُر هذه الصورةُ في الذهن يمكن أن تُحمَل عليها المفاهيم الثبوتيّة. إذًا، بناءً على نظريّة أصالة الماهيّة تكون العلاقة بين الماهيّة في الذهن والماهيّة في الخارج هي علاقةٌ بين طرفَيْ حقيقةٍ واحدةٍ موجودةٍ في محلَّين؛ وأمّا في نظريّة أصالة الوجود فإنّ العلاقة هي العلاقةُ بين الشيءِ وبين صورَتِهِ المطابِقةِ له، فليست الماهيّةُ سوى صورةٍ فحسب[٢٤]. وتصلُ درجةُ الصدقِ

وقولُهُ، «إنّ الصادرَ عن المبدَإ الأوّل والموجود بإبداعه إنّما هو وجودُ الشيءِ الذي هو نفسُ هويّته لا ماهيَّتُه الكلّيّة» (المصدر نفسه ، الجزء ٢، الصفحة ٣٩٨)، وقوله، «اعلم أنَّ الموجود بالحقيقة من كلّ أمر... هو وجوده الخاصّ به ومعنى موجوديّة المعاني والمفهومات هو كونُها صادقةً عليها محمولةً لها... فمعنى كون الإنسان موجودًا عند التحقيق عبارةٌ عن كون بعض الموجودات محمولًا عليه أنّه إنسان» (المصدر نفسه، الصفحة ٨٣٦)؛ وقولُهُ، «الموجود بالذات هو الشخص» (**تعليقه بر حكمة الإشراق**، مصدر سابق، الصفحة ٤٩).

(٢٢) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٦، الصفحة ١٦٣.

(٢٣) لمزيد من التوضيح، انظر، **رسالة بسيط الحقيقة ووحدت وجود**، الصفحة ٤٤، وانظر بشيء من التلخيص، علي المدرس الزنوزي، **بدايع الحكم** (طهران: الزهراء، ١٣٧٦)، الصفحة ٢١٢.

(٢٤) وبحسب تعبير ملّا صدرا، «المحكيّ هو الوجود والحكاية هي الماهيّة» (**الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحة ٤٠٣)؛ و«إنَّ ماهيّة كلِّ شيء هي حكاية عقليّة عنه وشبح ذهنيّ لرؤيته في الخارج» (**الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٢٣٦)؛ «المشهود هو الوجود والمفهوم هو الماهيّة» (المصدر نفسه، الصفحة ٣٤٨). وانظر ما يشبه هذه النصوص أيضًا في، **الأسفار**، الجزء ١، الصفحات ١٩٨، ٢٢٠، ٢٤٨ و ٢٠٤؛ **الشواهد الربوبيّة**، مصدر سابق، طبعة بنياد...، الصفحة ٥٥ وطبعة مركز نشر دانشگاهی، الصفحة ٤٠ و ٤١؛ **المشاعر**، الصفحة ٤؛ **إيقاظ النائمين** (طهران، أنجمن حكمت وفلسفه إيران،

والمطابقة بين الأصل والصورة إلى حدٍّ يدعو دائمًا إلى الخَلط بينهما في الأحكام، بحيث يعتقدُ كثيرٌ من الناس أنّ الصورةَ هي الأصل وهي الموجود الذي يملأ العالمَ الخارجيّ، بينما الواقع غير ذلك؛ وبعبارة أخرى، قولنا إنّ الماهيّةَ موجودةٌ معناهُ أنّها منطبقةٌ على الوجود الخارجيِّ وحاكيةٌ عنه، ومن الخطإ الاعتقادُ أنّها هي الموجودُ الذي يشغَلُ العالمَ الواقعيَّ في الخارج، «إنّ وجودَ المُمكن عندَنا موجودٌ بالذات والماهيّةُ موجودةٌ بعينِ هذا الوجود بالعرض؛ لكونِه مصداقًا لها[٢٥]».

٦. توضيحُ الدعوى بلغةِ المُصطلح

قُلنا، إنّ الماهيّة ليست سوى صورةٍ للعالمِ الموجودِ في الخارج، ولمّا كانت المطابقة بينهما تامّةً، يشتبهُ الأمرُ على العقلِ الذي يتعامَلُ مَع الأشياء وماهيّاتها فيعدّ الصورةَ هي الأصل ويعطيها أحكامَه، ويعتقد وجودَها أيضًا. ولا ينحصرُ هذا النوع من الاشتباه بهذه الحالة، فهناك حالاتٌ أخرى يجري فيها هذا التعميمُ الخاطئ لأحكام شيءٍ إلى شيءٍ آخَر. وبشكل عامّ عندما يكون عندنا شيئان توأمان أحدُهُما مطابقٌ للآخر تمامًا، فإنّ أحكامَ أحدهما تُنسَبُ خطأً إلى الآخر، استنادًا إلى هذا التطابقِ بينهما. مثلًا، إذا افترضنا وجودَ توأمين كـ (A) و (B) وكان أحدُهُما، ولنفرِضْ أنّه (A) له وصفٌ خاصٌّ به هو (C)، فإنَّ الإنسان يعتقدُ خطأً واشتباهًا أنّ (B) له الوصف (C) أيضًا، كما يحكُم أنّ (A) له الحكم (C)، مع أنّ المحمولَ المذكور خاصٌّ بالأخير فقط؛ ولكن وبسبب التطابق بين (A) و (B) يُعمَّم حكمُ أحدهما على الآخر، وعندما يكون المحمول (C) خاصًّا بـ (A) فإنّ حملَهُ عليه هو حملٌ حقيقيّ، وأمّا حملُهُ على توأمِه الآخر فما هو إلّا خطأٌ أو تعميمٌ افتراضيٌّ ومجازيّ. ومثلُ هذا التعميم في الحمل يُسمّى بالحَمل المجازيّ أو المجاز في الإسناد بحسب مصطلح البلاغيّين. وفي الفلسفة يُسمَّى المجازُ الإسناديُّ حملًا «بالعرض»، ويقابله الحمل «بالذات»، فيُعبِّرون عن ما تقدَّمَ بقولهم، (B) هي (C) أو تَثْبُت لها (C) بالعَرَض أو «بالمجاز»، و (A) هي (C) أو لها (C) بالذات أو «بالحقيقة»، أو يقولون: (A) هي واسطةٌ في العروض، أو حيثيّةٌ تقييديّة في حمل (C) على (B) أي أنّ سبَبَ حملِ (C) على (B) هو الاتّحاد بين الموضوعَين، (A) و (B)، في جميع الأحكام والمحمولاتِ غير المحمول مورد

١٣٦١هـ.ش.)، الصفحة ٣٠؛ **رسائل فلسفى**، **المسائل القدسيّة**، الصفحة ٥٥ و ٦٢؛ **تعليقه بر شفا**، الجزء ١، الصفحات ٦٢ و٥٩٣ و٥٩٨.

(٢٥) **المشاعر**، مصدر سابق، الصفحة ٥٤ و٥٥.

البحث، بينما الواقعُ كما هو الفرض مُخالِفٌ لهذا الاشتباه الذي يَقَعُ فيه العقلُ أثناء التعامل مع الظواهر والأشياء. ومثلُ هذا الاشتباه أو التسامح كثيرٌ في اللغة، فيُقال مثلًا، «فَتَح نادر شاه الهند»، فيُنسَبُ فعلُ الفتح إلى نادر شاه، بينما من قامَ بالفتح هو عسكرُهُ وجنودُهُ، ولكن لمّا كان العسكرُ مُنفِّذًا لأوامرِ الحاكم، فإنّ أفعالَهُ تُنسَب إلى قائده حتّى لو لم يكن مشاركًا سوى في إصدار الأمر، ومثلُ هذا يقَعُ أيضًا عندما يكون لدينا جسمان متساويان في الحجم فنقول، «الجسمان متساويان» والصحيح هو تساوي الحجمين وليس تساوي الجسمين، ولكن يُنسب التساوي إلى الجسم، لأنّه لا يوجد جسمٌ من دون حجم، ولا حجمٌ من دون جسم، ولأجل هذا الترابطِ في الوجودِ بين الجسم والحجم، تُنسَبُ أحكامُ الحجمِ إلى الجسم، ويقال، «الجسمان متساويان»،

والمراد من «ما بالعَرَض» أنْ يكونَ اتّصافُ الموصوفِ بالحكم المذكور له مجازيًّا لا حقيقيًّا، إلّا أنّ له علاقةً اتّحاديّة أو غيرها [أي غير اتحاديّة] مع ما يكون موصوفًا به حقيقةً، كاتّصافِ الجسمِ بالمساواة وعَدَمِها بواسطةِ اتّحاده بالمقدار[٢٦].

بالنظر إلى ما تقدّم أعلاه، يمكن القول، «إنّ الماهيّة موجودة بالعرض والمجاز»، وبالاصطلاح الفلسفيِّ هي اعتباريّة، «والأمر غير الماهويّ الذي هو المصداق الحقيقيّ لمفهوم الوجود – أي حقيقة الوجود – موجودٌ بالذات وبالحقيقة»، وبحسب الاصطلاح الفلسفيّ، هو الأصيل، وهذه الحقيقة لـمّا كانت مصداقًا للماهيّة، فإنّ الوجودَ يُحمَلُ على الماهيّة تبعًا لها. وبعبارةٍ مختصرة، إنَّ الواقع الخارجيَّ الأصيل، هو حقيقةٌ بذاتها نقيضٌ للعَدَم، وليس نقيضُ العدم أو المتحقِّقُ في الخارج هو الماهيّة، إذ ليست الماهيّة سوى أمرٍ اعتباريٍّ، ووجودُها مجرَّدُ افتراضٍ ذهنيٍّ ليس إلّا.

وقد اتّضح أيضًا، أنّ مُصطلحَ «أصالة» في عبارة «أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة»، يُراد منه «الموجودُ الحقيقيّ وبالذات»، كما أنَّ المراد من مصطلح «اعتباريّة...» هو «الوجودُ المجازيُّ وبالعَرَض»، وأخيرًا اتّضحَ أنّ المراد من كلمة «موجود» هو الواقع الخارجيّ؛ أي ما يملأ العالم الخارجيَّ، ولا يُراد منه مفهومٌ ينطبق على الواقع الخارجيّ.

(٢٦) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحتان ٢٨٦، ٢٨٧؛ ويقول في محلٍّ آخر، «إنَّ ما 'بالعَرَض' هو ما 'بالمجاز' عند المحقِّقين» (المصدر نفسه، الجزء ٥، الصفحة ٢٩٨).

٧. الوقايةُ من الخطإ

حاصلُ ما تقدَّمَ هو أنّ الماهيّـةَ بالمعنى الأوّل موجودةٌ حقيقةً وبالذات، وأمّا بالمعنى الثاني فليست موجودة، إلّا بالعَرَض والمَجاز. وبالتالي، فإنّ محلَّ الماهيّة وصقعَ وجودِها هو الذهن وشيئيَّتَها مفهوميّةٌ فحسب، وشأنَها الحكايةُ عن الواقع الخارجيّ ونصيبَها من هذا الواقع هو صدقُها الحقيقيُّ عليه فحسب، وبتعبيرِ ملّا صدرا، اتّحادُها به وليس كونُها عين الواقع الخارجي أو كونه عينها،

> إنّما حظّها [أي حظّ الماهيّات] من الوجود انتزاعها بحسب العقل من الوجودات التي هي الموجودات العينيّة واتّحادها معها(٢٧).

ومن هنا، لا ينبغي الوقوعُ في خطإ استنتاج أنّ الماهيّةَ هي الواقعُ الخارجيّ من اتّحادها به وصِدقها عليه، وبحسب عبارة المنطق، إنَّ قضيّةَ «إذا كانت الماهيّة بالمعنى الأوَّل موجودة، فهي بالمعنى الثاني موجودة أيضًا» غير صادقة. فإنّه وتبعًا لذلك لا تصحُّ أيضًا قضية، «إذا كانت الماهيّة بالمعنى الثاني غير موجودة، فإنّها بالمعنى الأوَّل غير موجودة»؛ وذلك لأنّ العلاقةَ بين هاتين القضيّتين علاقةُ عكسِ النقيض، وصدقُ أيّة واحدةٍ من هاتين القضيّتين يُلازمُ صدقَ الأخرى. وبالتالي لا ينبغي الحكمُ بعدمِ صدقِ الماهيّة علَى الواقعِ الخارجيِّ وتبريرُ ذلك بعدَمِ كونِها عين الواقع الخارجيّ.

وهذا المطلب هو من بين ما أشار إليه ملّا صدرا، أو صرّح به أحيانًا. وينطلقُ في توضيحه لهذا الأمر من شرح المقصود من وجود الماهيّة، فيقول، «فمعنى كون الإنسان موجودًا عند التحقيق عبارةٌ عن كونِ بعض الموجودات محمولًا عليه، 'أنّه إنسان'»(٢٨).

ثمّ يشرح أنّ الوجود بالمعنى المذكور أعلاه، لا يستلزمُ الوجودَ بمعنى الواقع الخارجيّ، ويقول، «كونُ زيد... إنسانًا [أي محمولًا عليه 'أنّه إنسان'] لا يُوجِبُ كونَ معنى الإنسان من حيث نفسُ معناه موجودًا، فإنّ مصداق موجوديّةِ الشيء ومطابقه ومِلاكه هو وجودُه لا نفسه»(٢٩).

هذا، ولكنّ عدمَ الالتفاتِ إلى هذه الإشارات من ملّا صدرا، أدّى إلى تفسيرِ كلامِهِ

(٢٧) **الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٢٩٦.
(٢٨) **تعليقه بر شفا**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٨٣٦.
(٢٩) المصدر نفسه، الجزء ٢، الصفحتان ٨٣٦ و ٨٣٧.

وتأويلِهِ بشكلٍ خاطئ، يتراوحُ بين التفريط والإفراط، وهو ما يستحقُّ أن يُشار إليه لتصويب الموقف.

٨. التفسيرُ التفريطيُّ ونقدُهُ

وقع الأستاذ فيّاضيّ، أستاذ الفلسفة في الحوزة العلميّة في قم، في الخطإ في تفسيرِ مقصودِ ملّا صدرا، من مسألة أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة. حيث يشرح دعوى أصالةِ الوجود واعتباريّة الماهيّة على النحو الآتي: كما أنّ وجودَ الشيء هو عينُ واقعِه الخارجيّ، فإنّ ماهيَّتَهُ أيضًا هي الواقعُ الخارجيّ نفسه، وبالتالي فإنّ كلًّا منهما موجودٌ بالمَعنى الثاني. وباختصار، إنّ الواقع الخارجيّ هو الوجود وهو الماهيّة في آنٍ واحدٍ،

> فالحقُّ... ما قوّيناه، من تحقُّقِ كلٍّ من الوجود وماهيَّتِهِ في الخارج بوجودٍ واحد، بمعنى أنّ الماهيّةَ في الخارج عينُ الوجود وإن كان غيره في الذهن[٣٠].

ثمّ يقرِّرُ أنّ تحقُّقَ هذا المُدّعى يمكن أن يُفتَرَضَ على نحوين:

١. أن يُفترض أنَّ كلَّ واقعٍ خارجيٍّ هو مُركَّبٌ من واقعَين، أحدُهُما هو واقعُ وجوده، والآخرُ واقِعُ ماهيَّتِهِ. ومعنى هذا أنّ كلًّا من الوجود والماهيّة أصيلٌ، وهذا ما ثَبَتَ بالدليل بُطلانُه عند الفلاسفة.

٢. النحو الثاني المتصوَّر هو أن نفترضَ أنّ الواقعَ الخارجيّ واحدٌ وبسيط، ولكنّه في عينِ وحدته وبساطته وجودٌ للوجود وللماهيّة في وقت واحدٍ. وهذا الفرض لا محذور فيه في حدّ نفسه.

ويُستدلُّ لإثباتِ هذه الفرضيّة الأخيرة بما يأتي: ينطبقُ مفهوم الوجود، من دون شكٍّ، على الواقع الخارجيِّ حقيقةً وبالذات، ومثلُه في ذلك مفهوم الماهيّة أيضًا؛ إذًا، فكما نستنتجُ من صدقِ مفهوم الوجود على هذا الواقع أنّه وجودٌ له، فكذلك ينبغي أن يُستدَلّ على وجود الماهيّة من صدق المفهوم الماهويّ عليه. وبعبارة أخرى، كما نستدِلُّ على وجود

(٣٠) **نهاية الحكمة**، تصحيح وتعليق غلام رضا فيّاضيّ (قم: مؤسسه آموزشى وبجوهشى إمام خميني، ١٣٧٨)، الجزء ١، الصفحة ٤٥، التعليقة رقم ١٤؛ ويقول في محلٍّ آخر، «إنّ الحقَّ في هذه المسألة أنَّ الوجودَ والماهيّةَ كليهما موجودان، بمعنى أنّ لكلٍّ منهما الواقعيَّةَ العينيَّة» (المصدر نفسه، الجزء ١، الصفحتان ٤٣ و ٤٤، التعليقة رقم ٩. ويقول أيضًا، «بل بمعنى أنَّ الواقعيَّة الخارجيَّة، وهي واحدة، مصداقٌ حقيقيٌّ لمفهوم الوجود، كما أنَّها مصداقٌ حقيقيٌّ لمفهوم الماهيَّة» (المصدر نفسه، الصفحتان ٤٤ و٤٥، التعليقة رقم ٩.

الوجود بالمعنى الثاني بوجوده بالمعنى الأوّل، فكذلك ينبغي أن نستدلَّ على وجود الماهيّة بالمعنى الثاني بوجودها بالمعنى الأوّل(٣١).

وهنا يتوجَّهُ السؤال الآتي: إذا كان الواقعُ الخارجيُّ هو الوجود وهو الماهيّة في آنٍ معًا، فلماذا يجري الإصرارُ في مدرسة الحكمة المتعالية على التصريح بالقول بأصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة؟! وربّما يُجاب عن هذا السؤال بالقول إنَّ الماهيّة موجودةٌ في الخارج حقيقةً بالوجود وتبعًا له، وليس وجودُها مجازيًّا.

ويتجدَّدُ السؤال، هل يمكن أن توجد الماهيّةُ حقيقةً بالوجود ثمّ تكون مع ذلك اعتباريّة؛ أي موجودةً بالعَرَض؟ والجواب عن هذا السؤل بالإيجاب. رغم وجود الماهيّة اعتبارًا وبالعَرَض، إلّا أنّها موجودةٌ حقيقةً بوجودِ الوجود. وعليه فليس المُراد من كلمة «بالعَرَض» معنى «المجاز» و«الواسطة في العروض والحيثيّة التقييديّة». إذًا، ما هو المعنى المُراد؟ المُراد هو: «الواسطة في الثبوت والحيثيّة التعليليّة» ولكن الحيثيّة التعليليّة التحليليّة وليس الخارجيّة.

وممّا تقدَّم كلّه يتبيّن أنّ العمدة في استنتاج الوجود الخارجيّ للماهيّة هو الاعتماد على صدقها الحقيقيّ على الوجود الخارجيّ، وهذا هو الخطأ الذي حذّرنا منه مطلع هذه الفقرة. ويمكن إجمال ما في هذه النظريّة بما يأتي:

١. إنّ التفسيرَ المعروضَ أعلاه هو من التفسير الذي لا يرضى به صاحب النص؛ وذلك، أوّلًا، لأنّ ملّا صدرا، وعلى الرغم من قبوله لوجود الماهيّة بالمعنى الأوّل، أي بمعنى انطباقها حقيقة وواقعًا على الواقع الخارجيّ، إلا أنّه يُصرِّح بعدَم وجودِها بالمعنى الثاني، إلّا مجازًا وبالعَرَض. وثانيًا، إنّ صاحبَ التفسيرِ نفسَهُ يُقرُّ بأنّ هذاَ التفسيرَ لأصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة، هو عينُ النظريّة المشّائيّة في وجودِ الكلّيّ الطبيعيّ في الخارج، والمشكلةُ في هذا التفسير من هذه الناحية هي أنّ ملّا صدرا ينقل رأيَ المشّائين ويعترضُ عليه ويشرحُ وجهةَ

(٣١) يقول ملّا صدرا في هذا السياق، «إنّ الصوادر بالذات هي الوجودات لا غير، ثمّ العقل يجد لكلٍّ منها نُعوتًا ذاتيّة كليّة عن نفس تلك الوجودات محمولة عليها من دون ملاحظة أشياء خارجة عنها وعن مرتبة قوامها، تلك النعوت هي المسمّاة بالماهيَّات.» (**الأسفار**، مصدر سابق، الجزء ١، الصفحة ٤١٥) ويقول في محلّ آخر، «إنّ كلّ هويَّة وجوديَّة مصداق بعض المعاني الكليّة في مرتبة وجودها وهويَّتها وهي المسمّاة في غير الواجب بالماهيّة» (المصدر نفسه، الجزء ٦، الصفحة ٢٦٥)؛ وكذلك يقول، «كلّ وجود يصدق عليه ويتَّحد به عدّة من المفهومات بعضها في مرتبة الهويَّة الوجوديّة ويقال له الذاتيّ» (**تعليقه بر شفا**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٨٠٠) «الماهيّةُ بمنزلة معنًى لازم للوجود يكون مصداقُهُ نفسُ ذلك الوجود» (**تعليقه بر حكمة الإشراق**، مصدر سابق، الصفحة ٢٥٢). وفي كتبَ ملّا صدرًا عبارات عدَّة بهذا المعنى، ومنها كلّ الموارد التي يتحدث فيها عن حكاية الماهيّة عن الوجود.

نظرِه التي تختلف عن وجهة نظر المشّائين في أنّ ما هو موجودٌ في الخارج، حقيقةً وبالذات، هو هويّةُ الشيء وشخصُـهُ وليس الكلّيَّ الطبيعيَّ، وأمّا الكليُّ الطبيعيُّ فهو موجودٌ بالمَجاز والعَرَض،

فالحـقُّ أنّ مثلَ هـذه المفهومات الكليّة والطبايع التصـوُريّة موجوداتٌ بمعنى اتّحادها مع الهويّـات الوجوديّـة... لا كما يقوله الشيـخ، إنّهـا، وإنْ لم تكن من حيـثُ ذاتُها موجودةً ولا معدومـةً، لكنّهـا موجـودةٌ في الواقـع، بـل [الحـقُّ أنّ] معنـى موجوديّتهـا اتّحادهـا بالموجودات(٣٢).

وثالثًـا، لقـد تقدَّمت الإشـارة إلى تصريح ملّا صـدرا، بـأنَّ المُراد مـن «بالعَرَض» هو «بالمجاز» والواسـطةُ في العروض والحيثيّة التَقييديّة، وليس كما وَرَدَ في التفسـيرِ أنّ المُرادَ هو توسُّـط الوجود في الثبوت والحيثيّة التعليليّة؛ مهما كانت طبيعةُ التعليل سواءً أكان تعليلًا خارجيًّا أم تحليليًّا. وبعدَ هذا الاختلاف الفاحش، وبعدَ تصريح ملّا صـدرا بالاعتراضِ على نظريّة المدرسـة المشّائيّة في وجودِ الكلّيّ الطبيعيّ، كيف يمكنُ القبول بهذا الكلام في تفسير مواقفِ مدرسة الحكمة المتعالية؟

٢. بعيدًا عن مناقشـة التفسـير المذكور، من جهةِ كونِه تفسـيرًا، فإنّه في حدِّ نفسِـهِ غيرُ صحيح؛ وذلك لأمور:

أوّلًا، إنّ صـدقَ الماهيّـة حقيقةً على الوجود الخارجيّ لا يـدُلُّ على وجودها حقيقةً في الخارج، وهذا ليس فقط لم يثبُتْ، بل لدينا دليلٌ على بطلانه، وقد تقدّمت منّا الإشـارةُ نقلًا عن ملّا صـدرا إلى أنّ حيثيّة الواقعيّة والخارجيّة هي التشـخّص. وعليه، فإنّ الماهيّة يمكن أن تكون موجودةً بالمعنى الثاني، إذا كانت تقبل التشـخُّص، بينما يتّفقُ الفلاسفة على استحالة اتّصـاف الماهيّة بالتشـخُّص، فإنّ الماهيّة بحدِّ ذاتها لا تقبل التشخُّص حتّى لو أفاضَ الفاعلُ الوجودَ عليها. ومن هنا، فإنّ المقصود من وصف وجود الماهيّة أنّه بالعَرَض، هو أنّه بالمجاز في مقابل الوجود الحقيقيّ.

ثانيًا، لو كان المُراد من الاتّحاد في التفسـير المذكور، هو الاتّحاد في الصـدق والانطباق على واقع واحد لكان مقبولًا؛ ولكن ما يُفهَمُ من التفسير المذكور أعلاه هو وجودُ كلٍّ منهما حقيقةً في الخارجِ، ونحن، كما هو واضح، لا نشهد تمايُزًا في الوجودِ الخارجيِّ للأشياء.

(٣٢) **تعليقه بر شفا**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٨٣٧.

٣. إنّ قياسَ الماهيّة على الوجود بناءً على صحّة الفرض الثاني، قياسٌ مع الفارق. وتوضيحُ ذلك، إنّ ملّا صدرا لا يكتفي بالاستدلال على أنّ حقيقةَ الوجود هي الواقع الخارجيّ، بمجرّد ادّعاء الصدقِ والانطباقِ المفهوميِّ عليه، حتّى يُعمِّمَ ذلك للماهيّة، ويستنتجَ من صدقِها على الواقعِ الخارجيّ وجودَها حقيقةً في الخارج، بل يضيفُ إلى دليله فكرةً أخرى وهي أنّه عندما يكون مفهومُ الوجود قابلًا للحمل بطريقة حمل هو هو، أو بالتعبير الرائج، عندما يكون مفهومٌ مّا منشأً للأثر وطاردًا للعدم عن شيءٍ مّا فإنّه يكون هو الواقع الخارجيُّ عينه. ومن الواضح أنّه يمكن البناءُ على هذه النقطة الأخيرة، واستنتاج تحقّق مفهوم الوجود من صِدقه على الواقع الخارجيّ، وهذه الخصوصيّة ليست متوفّرةً في الماهيّة. فمفهومُ الماهيّة ليس فيه ما يدلُّ على أنّه مُتشخِّصٌ ومنشأٌ للأثر أو طاردٌ للعدم، حتّى يُستنتَجَ من صدقه وانطباقِ وجودِه في الخارج وتحقُّقه حقيقةً وبالذات. بل إنّ أقصى ما يُستفاد من صدقِ المَاهيّة على الواقع هو كونُها ماهيّةً له وظهورًا له في العقل وصورةً حاكيةً عنه، ومن الواضح أنّ الشيءَ وصورتَهُ ليسا شيئًا واحدًا،

> إنّ ما سوى أنحاء الوجود [أي الماهيّات] أعيانٌ ثابتةٌ بالعَرَض تَبَعًا للموجودات وظلالٌ وعكوسٌ حاكيةٌ لها، وحكَاية الشيء ليست حقيقة ذلك الشيء[٣٣].

وبالتدقيق في التفسير المتقدّم يتبيّنُ أنّ جذرَ الخطإ وسرَّهُ كامنٌ في عدم التمييز بين المعنيَين المُرادَين لملّا صدرا من كلمة «موجود». والمفسِّر يتبنّى المعنى الثاني في تفسيرِه ويبني عليه النتائج التي انتهى إليها، بينما يبدو لنا أنّ ملّا صدرا في استدلاله يريدُ الوجودَ بمعناه الأوّل؛ وبسبب عدم التمييز بين المعنيين، نجد أنّه بعد افتراض ثبوت الوجود بالمعنى الأوَّل للماهيّة، يستنتجُ منه ثبوت الوجود بالمعنى الثاني لها، بحيث لا يبدو منه أنّ أحد الأمرين دليل على الثاني، بل يبدو وكأنّه معنىً واحدٌ عُبِّر عنه بطريقتين.

٩. التفسيرُ الإفراطيُّ ونقدُهُ

وفي سياق الإشارة إلى الخطإ في تفسيرِ نظريّة أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة، تجدُرُ بنا الإشارة إلى خطإٍ يُلاحَظ في كلام أستاذنا الشيخ مصباح. وذلك أنّنا أشرنا في ما تقدَّم إلى أنّ المُراد من مصطلح «أصيل» هو الموجود بالذات، والمُراد من مصطلح «اعتباريّ» هو الموجود بالعَرَض، والمُراد من مصطلح «موجود»، المقترن بهذين المصطلحَين، أحدُ المعنيَين

(٣٣) الأسفار، الجزء ١، الصفحة ٣٠٤.

المحتملَين وهو المعنى الثاني وليس المعنى الأوّل. هذا ولكنَّ الأستاذ مصباح يرى أنّ المقصود من كلمة «موجود» هو المعنى الأوّل وليس الثاني، وبالتالي فإنّ كلمة «أصيل» تعني، وفق تفسيره، ذلك الشيء الذي يصدُقُ على الواقع الخارجيّ حقيقةً وبالذات، والمُراد من «اعتباريّ» ما يصدُق على الشيء اعتبارًا وبالعَرَض. وتبعًا لذلك، فإنّ المقصود من عبارة، «الوجود أصيل والماهيّة اعتباريّة»، هو أنّ مفهوم الوجودِ ينطبقُ على الواقع الخارجيّ حقيقةً وبالذات، وأمّا المفهوم الماهويُّ فإنّه ينطبق عليه مجازًا وبالعَرَض، والمقصود، من عكسِ العبارةِ، عكسُ المعنى المذكور، وبحسب تعبيرِ الأستاذ مصباح،

هل الواقعُ الخارجيُّ هو مصداقُ ومحلُّ انطباقِ المفهومِ الماهويّ، ولا ينطبقُ عليه مفهومُ الوجود إلّا بالعَرَض، أم العكس هو الصحيح؟ أي إنّ الواقعَ الخارجيَّ هو مصداقُ ومحلُّ انطباقِ الوجود حقيقةً ولا تصدُقُ عليه الماهيّةُ إلّا بالعَرَض؟ وبعبارةٍ أخرى، هل الواقعُ الخارجيُّ هو مصداقٌ بالذات للماهيّة أم للوجود[٣٤]؟

وهنا يُطرَحُ سؤالٌ وهو، ما الذي يدعونا إلى التمييزِ بين الوجودِ والماهيّة في الأصالة والاعتباريّة؟ ألا يمكنُ أن يكون الواقعُ الخارجيُّ رغم وحدَتِه وبساطته مصداقًا حقيقيًّا وبالذات لكِلا المفهومَين؟ ويجيبُ الأستاذ مصباح على هذا السؤال بالآتي،

> تغايرُ الوجودِ والماهيّة تغايرٌ ذهنيٌّ... وأمّا خارجَ عالم الذهن، فإنّ هاتين الحيثيَّتين من حيثُ الهويّة الخارجيّة متّحدتان، وبالتالي لا يمكن الحكم بأصالة كلّ منهما وتحقّقه في الواقع الخارجيّ[٣٥].

ويمكن تقريرُ هذا الدليل بنحوين، هما:

١. المقصود من «الحيثيَّتين» هو مفهومُ الوجودِ والمفهومِ الماهويّ، والمُراد من «الهويَّةِ الخارجيَّة» للحيثيَّتين هو مصداقُهما. وعلى ضوء ذلك يكونَ المُراد من قولِه، «فإنَّ هاتين الحيثيَّتين من حيثُ الهويّة الخارجيّة متّحدتان» الحكمُ بالاتّحاد المصداقيّ بينهما، أي وجودُ مصداقٍ واحد وبسيط لهما. وبناءً على هذا يكون مضمونُ الدليل ومؤدّاه، لمّا كان المصداقُ الخارجيّ واحدًا وبسيطًا، وهو مصداقٌ لكلا المفهومَين، فلا يمكن أن يُحمَلَ عليه كلٌّ منهما بالحقيقة وبالذات، وبعبارةٍ أخرى، لمّا كان الواقع الخارجيُّ واحدًا وبسيطًا، فلا يمكن أن

---

(٣٤) الشيخ محمد تقي مصباح، **آموزش فلسفه** [تعليم الفلسفة]، الجزء١، الصفحتان ٣٤٠ و٣٤١. وهذا الكتاب مُترجَمٌ إلى اللغة العربيّة ومنشورٌ بعنوان '**المنهج الجديد في تعليم الفلسفة**'، ولم نرجع إليه لأنّ الكاتب يُدقِّقُ في العبارةِ ويحاكمها كلمةً كلمة، وحرفًا حرفًا.

(٣٥) **آموزش فلسفه**، مصدر سابق، الصفحة ٣٣٩.

يكون مصداقًا حقيقيًّا وبالذات لكلا المفهومَين. ومن الواضح أنّ هذا التقرير للدليل لا يتمّ؛ وذلك لأنّه مصادرةٌ على المطلوب، فهو يُشبِهُ قولَنا في الجواب عن سؤال، «لماذا الذهب أصفر؟»، «لأنَّ الذهب أصفر».

٢. والتقرير الثاني لهذا الدليل هو أن يكون المقصودُ من «الهويّة الخارجيّة» للحيثيَّتين هو واقعُهُما؛ أي إنّ البحث هو عن الواقع الخارجيّ للوجود والواقع الخارجيّ للماهيّة، وبالتالي يكون المُراد من عبارة، «فإنّ هاتين الحيثيَّتين من حيث الهويّة الخارجيّة متّحدتان» هو الحكمُ باستحالة التغاير بين واقع وجودِ الشيء وواقعِ ماهيّته. وبحسب التعبير المشهور، التركيب الواقعيّ للشيء بين الوجود والماهيّة مُحال. وبناءً على هذا التفسير، يمكن عرض الدليل على النحو الآتي،

١. لمّا كان التركيبُ الواقعيُّ للشيء بين الوجودِ والماهيّةِ مُحالًا، كان الواقعُ الخارجيُّ لأيّ شيءٍ إمّا وجودُهُ وإمّا ماهيَّتُهُ.

٢. ولمّا كان الواقعُ الخارجيُّ للشيء هو حقيقةُ وجوده وليس ماهيَّتَه، فلا يمكن أن يكون مصداقًا حقيقيًّا وبالذات للمفهوم الماهويّ، ولا يمكن أن يكون سوى مصداق له بالعَرَض والمَجاز. والعكس صحيحٌ أيضًا؛ إذا كان الواقع الخارجيُّ للشيء هو ماهيَّتُهُ، كان مصداقًا حقيقيًّا للماهيّة ولا يكون مصداقَ الوجود إلّا بالعَرَض والمجاز. بتعبير الأستاذ مصباح،

إذا افترضنا بإزاء كلٍّ من المفهومين حيثيَّةً واقعيَّةً وخارجيَّةً؛ أي قلنا إنَّ كلًّا من المفهومين يحكي عن واقع خارجيٍّ مغاير للآخر؛ ولكنَّه متّحد معه، وبعبارة أخرى، إذا افترضنا أنّ الموجود مركّبٌ في الخارج من كلٍّ من الوجود والماهيّة تركيبًا خارجيًّا وواقعيًّا، فمعنى هذا الكلام هو أصالة كلٍّ من الوجود والماهيّة، وهذا الكلام غير صحيحٍ على الإطلاق.

وهنا يردُ إشكالٌ مقدَّرٌ وهو، بناءً على هذا التفسير، يلزَمُ على القولِ بأصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة، عدَمُ صدق الماهيّة على الواقع الخارجيّ إلّا بالعَرَض والمجاز، وبالتالي فإنّ ماهيّةً كالإنسان مثلًا لا تنطبق على مصداقها الخارجيّ كزيد إلّا بالعَرَض والمجاز، وعليه يجوز أن تنطبقَ أيَّةُ ماهيّة على أيِّ واقع ما دام الأمرُ مجازيًّا، بينما نلاحظ أنّ الأمر ليس على هذا النحو. ويجيب الأستاذ بأنَّه على الرغم من عدم صدقِ المفهوم الماهويّ على الواقع الخارجيّ – أي محتواه – حقيقةً وبالذات، إلّا أنّها تصدق على حَدِّه حقيقةً وبالذات، ومن الواضح اختصاصُ كلِّ مجموعةٍ من الواقعيّات بحدٍّ خاصٍّ، يختلف عن حدود غيرِها من المجموعات، كما أنّ من الواضحِ إمكان حمل الماهيّةِ على واقعٍ دون غيره، وبواسطة

صدقِها على الحدّ حقيقةً وبالذات، تصدق على محتوى الحدّ مجازًا وبالعَرَض،

> إنّ معرفة الماهيّات تعني معرفة قوالب الموجودات وحدودها التي تنعكس في الذهن وليس معرفة محتواها الواقعيّ الخارجيّ (٣٦).

ويُلاحَظُ في هذا التفسير عينُ ما تقدَّمَ في التفسير السابق، وهو استنتاجُ عدَمِ وجودِ الوجود أو الماهيّة بالمعنى الثاني، من عدَمِ وجودِهما بالمعنى الأوّل. وبعبارةٍ أخرى، يُستنتَجُ من عَدَمِ كَوْنِ الواقع الخارجيِّ ماهيّةً لشيءٍ من الأشياء، عدمُ صدق الماهيّة عليه إلّا بالعَرَض والمجاز، والأمر عينُهُ يُقالُ على الوجود. وهذا هو الخطأُ الذي ألفتنا إليه ونحن بصددِ معالجَتِه. وعلى أيّ حال، فإنّ في هذا التفسير ما يأتي:

١. في هذا التفسير ما تقدَّمَ في التفسير السابق، وهو أنّه تفسيرٌ للنصِّ بما لا يرضى به صاحبُ النصّ؛ وذلك لأنّه، وكما مرَّ سابقًا، إنّ محلَّ البحث عند الميرداماد وملّا صدرا، هو البحث والنقاش في أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة والعكس، لا في صدقِ مفهوم كلٍّ منهما على الواقع الخارجيّ وعدم صدقِه. أو فَقُل، إنّ النزاعَ هو في وجود الماهيّة أو الوجود أو عدم وجودِهما بالمعنى الثاني، لا في وجودِهما أو عدم وجودهما بالمعنى الأوّل.

ثم إنَّ ملّا صدرا نفسَهُ، يُصرِّحُ في مواردَ عدَّة، بصدقِ الماهيّة على الواقعِ الخارجيِّ حقيقةً وبالذات. وبالتالي لا تَنافيَ، من وجهةِ نظرِه، بين اعتباريّة الماهيّة وبين صدقها على مصاديقِها حقيقةً وبالذات(٣٧). وثالثًا، يرى ملّا صدرا أنّ كلَّ ماهيّة، عندما نغضُّ النظَرَ عن البعد السلبيّ فيها، أي عندما تُعتَبَرُ لا بشرط، فإنّها مفهومٌ ثبوتيٌّ يحكي عن الكمال الذي يُحمَلُ على واجبِ الوجود حقيقة. وعلى حدّ قوله، «كلّما كان الوجودُ أشدَّ وأقوى،

(٣٦) **آموزش فلسفه**، مصدر سابق، الصفحة ٣٤١.

(٣٧) «الموجودُ والثابتُ في العين هو بالحقيقة الوجودُ الخاصُّ لكلِّ شيء، والماهيّةُ معنىً كلّيّ صادقٌ عليه مُتَّحدٌ معه» (الرسائل، الصفحة ١١٩)؛ «فالمُفاضُ هو الخاصُّ لكلِّ شيء والماهيّةُ معنًى كلّيّ صادقٌ عليه مُتَّحد معه» (المصدر نفسه، الصفحة ١١٩)؛ «الماهيّةُ مُتَّحدَةٌ معه [أي مع الوجود والواقعيّة الخارجيّة] محمولٌ عليه، لا كحملِ العَرَضيّات اللاحقة، بل حملُها عليها واتِّحادُها معها بحَسَبِ مرتبة هويّته وذاته» (**رسائل فلسفى، المسائل القدسيّة**، الصفحَة ٢٠)؛ «كلّ وجود يَصدُقُ عليه ويتَّحدُ به عدَّة من المفهومات» (**تعليقه بر شفا**، مصدر سابق، الجزء ٢، الصفحة ٨٠٠)؛ وأصرح من ذلك، «فالحَقُّ أنَّ الماهيّة مُتَّحدَة مع الوجود في الواقع نوعًا من الاتِّحاد. بمعنى أنَّ الوجود الخارجيّ يَصدق عليه «أنَّه موجود» و «أنّه في زمان كذا وكَذا» مثل إنسان وفرس» (**تعليقه بر حكمة الإشراق**، مصدر سابق، الصفحة ١٨٨)؛ «إنَّ هاهنا موضوعات كل منها لذاته مصداق لحمل مفهوم ذاتيّ، نوعيّ أو جنسيّ عليه، والحمل هو الاتّحاد في الوجود» (**تعليقه بر حكمة الإشراق**، الصفحة ٣٧٥)؛ «إنَّ الوجودَ هو الموجودُ في الخارج والماهيّةُ مُتَّحدَةٌ معه صادقةٌ عليه» (**مجموعه رسائل فلسفى صدر المتألّهين**، الصفحة ٨٦). أشيرُ هنا إلى أنّ النسخة الفارسيّة لهذه المقالة تَخلو من هذه الاستشهادات لخطإٍ مطبعيّ، وقد اقتبستُها من معالجة المؤلّفِ للموضوع نفسه، من كتابه، «**نظام فلسفى حكمت صدرائي**»، فاقتضى التنويه. المترجِم.

كان... أتمَّ جمعيّةً للمعاني والماهيّات...»[٣٨].

ولمّا استحال فرضُ ما هو أشدُّ وأقوى من الواجب بالذات، فإنّه، «يصدُقُ عليه أنّه وجودُ الأشياء [أي الماهيّات] على ما هي عليه، فإنّ الأشياءَ موجودة بهذا الوجود الإلهيّ الحاوي لكلّ شيء»[٣٩].

وعليه، لا يرى ملّا صدرا أنّ المفاهيم الماهويّة هي مفاهيم سلبيّة، بحيث تحكي عن الحدود فحسب. بينما يبدو من تفسير الأستاذ مصباح أنّ المفاهيم الماهويّة، على الرغم من كونها كمالًا بحسب الظاهر، إلا أنّها في الحقيقة سلبٌ محضٌ، وحاكيةٌ عن العدم والنقصان؛ وذلك لأنّها تشيرُ إلى حدودِ الأمور الواقعيّة الموجودة. فهل يمكنُ بعد هذه الإشارات عَدُّ هذا الكلام تفسيرًا وشرحًا لنظريّة ملّا صدرا؟!

٢. إنّ هذا التفسير بغضّ النظر عن موافقته للنصّ المفسَّر أو عدم موافقته، فإنّه في حدّ ذاته غير صحيح؛ وذلك لأمور،

أولًا: لم يقدِّم صاحبُ التفسير دليلًا يُثبتُ دعواه استحالةَ انطباقِ كلٍّ من مفهوم الوجودِ ومفهومِ الماهيّة على الشيءِ الخارجيّ. وكلُ ما تمَّ عرضُهُ كدليلٍ هو أنّه يلزمُ من صدقِ المفهومَينِ على شيءٍ واحد كونُهُما معًا أمرين واقعيّين، وهذا يستلزمُ تركيبَ الواقع الخارجيّ لأيّ شيءٍ من الوجود والماهيّة معًا وهذا مُحال. وبعبارةٍ أخرى، يستدلُّ الأستاذ مصباح، لإثبات عَدَمِ صدق الماهيّة على الواقع الخارجيّ حقيقةً، باستحالةِ وجودِ مفهومَي الوجودِ والماهيّة معًا في الخارج. وبالتالي، فإنّ روحَ الاستدلال المذكور ترجِعُ في الواقع إلى استنتاج عدم الوجود بالمعنى الثاني من عدمه بالمعنى الأوّل. وقد تقدّمت الإشارةُ إلى أنّ هذا الكلام لا يؤيّدُهُ الدليل، بل يدلُّ الدليل على بطلانه.

ثانيًا: يؤدّي قَبولُ هذا التفسيرِ وتبنّيه إلى إنكارِ أيّة قيمة للعلم الحصوليّ، أو على الأقلّ إلى التقليل من قيمته إلى الحدود الدنيا؛ وذلك لأنّ الميدانَ الأساس للعلم الحصوليّ هو المفاهيم الماهويّة، لأنّ المَفاهيمَ الحاكيةَ عن الواقع محصورةٌ بالمفاهيم الفلسفيّة والمفاهيم الماهويّة، وعددٌ كبيرٌ من المفاهيم الفلسفيّة يتشكّلُ من المفاهيم الماهويّة، ثمّ إنّ المفاهيمَ الفلسفيّةَ لا تدخُلُ في إطار العلوم ولا تكون موضوعًا لأحكامها. وعليه فإنّ الماهيّات تُمثّلُ الركنَ الأساسَ في

(٣٨) **العرشيّة**، الصفحة ٢٤٧.

(٣٩) **الأسفار**، الجزء ٦، الصفحة ٢٦١.

العلم الحصوليّ، ويصرُّ هذا التفسير على أنّ الماهيّات تحكي وتُخبرُ عن حدود الأشياء ولا تكشف عنها هي بالذات. وبالتالي، فإنّنا لا نعرفُ الوقائعَ الخارجيّة بالحدِّ المقبول، وبعبارة أكثر صراحة، إنّ العلوم التجريبيّة، بالحدّ الأدنى، حتّى لو كانت يقينيّةً، فإنّها لا تخبرُنا عن خواصِّ الواقعِ الخارجيّ، ولا تكشِفُ لنا أسرارَه.

يستفادُ من ما قلناه في أصالة الوجود واعتباريّة الماهيّة، أنّ مكمنَ الاختلاف بين نظريّة ملّا صدرا وبين التفسيرَين المذكورَين هو في موجوديّة الماهيّة. فالأستاذ فيّاضيّ يرى أنّ الماهيّة موجودةٌ حقيقةً وبالذات بكلا المعنيَين اللذين ذكرناهما لكلمة «موجود». بينما لاحظنا أنّ ملّا صدرا يرى أنّ الماهيّةَ موجودةٌ بالمعنى الأوّل حقيقةً وبالذات، وأما بالمعنى الثاني فإنّها ليست موجودةً إلّا بالعَرَض والمجاز. وبحسب تفسير الأستاذ مصباح، الماهيّةُ ليست موجودةً بأيّ واحد من المعنيَين المذكورَين إلّا بالعَرَض والمجاز. وبناءً عليه، إذا جعلنا نظريّةَ ملّا صدرا بحسبِ ما تدُلُّ عليه كلماتُهُ التي رجعنا إليها، إذا جعلناها معيارًا، نجدُ أنّ تفسيرَ الأستاذ مصباح أخذ جانبَ الإفراط في حُكمه على الماهيّة بالوجود العَرَضيّ والمجازيّ لا غير، وتفسيرَ الأستاذ فيّاضي يكون قد أَخَذَ جانبَ التفريط، ويَقَعُ رأيُ ملّا صدرا وَسَطًا بين الاثنين.

وتجدرُ الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الميرزا جواد الطهرانيّ، في كتابه «**عارف وصوفى چه ميگويند**» يُقدِّمُ تفسيرًا مشابهًا لتفسيرِ الشيخ محمّد تقيّ مصباح. ومن الواضح أنّ الإشكالات التي يطرَحُها على النظريّة تَرِدُ على التفسير الذي يقدِّمُه هو ولا تَرِدُ على أَصلِ النظريّة كما يريد منها صاحبها، هذا إن صحَّحنا الإشكالات ولم نناقش فيها[٤٠].

(٤٠) انظر، جواد الطهرانيّ، عارف وصوفى چه ميگويند (طهران: بعثت، ١٣٦٩هـ.ش.)، الجزء ٨، الصفحات ١٨٤ إلى ١٨٦.